بسم الله الرحمن الرحيم

وظيفة السنّة في البناء الفكري والثقافي والحضاري للأمة

الدكتور أحمد كمال ابو المجد *

الاستعانة بالسنة النبوية لتحقيق نهضة حضارية إسلامية

ليس هذا بحثاً في علوم السنّة يناقش أمر متون الأحاديث وأسانيدها ، وليس هو ــ كذلك ــ بحثاً في أصول الفقه يسعى إلى تحديد مكانة السنّة ومكانها بين مصادر الأحكام ، ويناقش قضية الاحتجاج بها ، أو يرد على المفكرين في آرائهم الساعية لعزل المسلمين عنها ، إذ ليس لكاتب هذه السطور من تخصص في هذين العلمين يسمح لها بالفتيا في أمرهما.

بل إن هذه السطور ليست بحثاً في «الإسلام» كما ينظر إليه علماء الأصول، أصول الدين وأصول الفقه، حين يصفون مبادىء الإسلام العامة في العقيدة والشريعة ، كما يستخرجونها من النصوص المحكمة والنقول الثابتة المعتمدة في المصدرين الأساسيين من مصادر معرفة الحق، وهما كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ . انما تعالج هذه السطور بعض أمور «المسلمين» في حاضرهم، وتسعى إلى استشراف بعض أمور مستقبلهم ، فهي إذن دراسة تتعلق بالحضارة وتتصل بالمجتمع، وهي بعد ذلك تشغل نفسها بواقع هذه الحضارة ومستقبل ذلك المجتمع ، أكثر مما تشغل نفسها بماضي المسلمين وما كان عليه سلفهم والسابقون منهم في ميادين العلم والعمل ... ولأنها متصلة بالسنّة النبوية، فهي تبدأ من حيث انتهت حدود جمهرة العلماء المتخصصين في علوم السنّة وأصول الفقه ... وهي تبدأ بالتسليم بمقدمات ثلاث :

المقدمة الأولى :

أن السنّة النبوية ــ في مجموعها ــ مصدر رئيسي لمعرفة الأحكام الإسلامية ، وإن حجيتها في ذلك ثابتة ــ قطعاً ــ بنصوص القرآن الكريم من مثل قوله تعالى : ﴿ **قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول** ﴾ (١).

وقوله : ﴿ **وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾ (٢).

وقوله : ﴿ **من يطع الرسول فقد أطاع الله** ﴾ (٣).

---

* عضو المجمع الملكي ــ القاهرة.

١ ــ النور : ٥٤.

٢ ــ الحشر : ٧.

٣ ــ النساء : ٨٠.

والجادلة في هذا لم يعد لها موضع ، وأصحابها محجوّون بالعقل والنقل معا ، فلا ننشغل هنا بالرد عليهم... إذ قد تكفل بهذا علماء متخصصون من السلف والخلف ، بما لا حاجة لتكرار القول فيه.

المقدمة الثانية :

أن علماً من العلوم، وفرعا من فروع المعرفة، في تاريخ الانسانية كلها، لم يتوافر له من التوثيق والتدقيق في البحث والتثبت من صحة النصوص، مثل ما توافر للسنّة النبوية الشريفة ... وإنما يتجاهل للتثبت من صحة الرواية عن النبي ﷺ ، وتمحيص أحوال الرواة، منتهين ــ مع ذلك التدقيق كله ــ إلى أن صحة السند شرط لرواية الحديث والاحتجاج به ، ولكنها ليست شرطاً كافياً، إذ لا بد من أن تتوافر للمتن شروط أخرى، إذا تخلفت كان الحديث معيباً في متنه ، وانقدح الشك في صحة روايته ، بما روي به من ألفاظ عن النبي ﷺ ... ولم يمكن الاحتجاج به.. أي أن التثبت من صحة الحديث إنما يتجه ــ بقواعد منهج صارم ــ نحو السند والمتن جميعاً... فليس صحيحاً ــ إذن ــ ما يتعلل به البعض من أن انتشار الوضع في الأحاديث ، وتأخر كتابة الحديث رغبة في ألّا يختلط القرآن ، تجعل من العسير تحقيق صحة كثير من الأحاديث ... إن أقصى ما تدل عليه هذه المقدمات ــ عند المنصفين ــ أن الحاجة قائمة إلى بذل مزيد من الجهود في التثبت من صحة بعض المرويات ... وهي جهود تتم الجهود الهائلة التي بذلها الأقدمون ... ولكنها لا تكون ــ أبداً ــ سبباً للدعوة إلى التحلل من السنّة ، والّا أدى هذا إلى التحلل من كثير من أحكام القرآن التي جاءت مجملة وترك بيانها النبي ﷺ في إطار منهج القرآن ، ﴿ **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزّل إليهم** ﴾ [1].

المقدمة الثالثة :

أن العمل بالسنّة يحتاج ــ بعد التثبت منها ــ إلى منهج لفهمها وتفسيرها، وتحديد نطاق تطبيقها ، وذلك لسببين :

١ ــ أن أكثر السنّة نصوص، والنصوص ألفاظ ، ولا بد من عمل عقلي واجتهاد فقهي ولغوي لفهم تلك الألفاظ وتحديد معناها المراد، بكل ما ينطوي عليه التفسير من «اجتهاد» . وإذا كان ذلك ضرورياً في نصوص القرآن الكريم ، فهو أكثر ضرورة في نصوص الأحاديث النبوية، إذ أن القرآن الكريم وحي متلّو، فهو ــ لفظاً ومعنى ــ من عند الله تعالى ، أمّا نصوص الأحاديث فهي وحي بالمعنى، بينما يظل اللفظ منسوبا إلى النبي ﷺ ... وكثيراً ما يرد الحديث الواحد بألفاظ مختلفة، مما يفتح الباب لمزيد من البحث في تفسير الأحاديث.

---

١ ــ النحل : ٤٤.

٢ ــ أن التطبيق السليم للسنّة يقتضي معرفة المناسبات التي قيلت فيها والاطار الذي دارت فيه ، فذلك أمر لا يستغنى عنه لتحديد نطاق تطبيقها، أمّا إذا عزلت عن مناسباتها فإن أعمالها على ظاهرها يخرج بها ــ تماماً ــ عن المراد منها ، بحيث لا تكون ثمرة تلك الأعمال حكماً بما أنزل الله.

ومعنى هذا أن قضية «فهم السنّة»، قضية جوهرية لا تقل أهمية عن قضية التثبت من صحة المرويات، وكيفية الاحتجاج بالسنّة . والالتفات إلى أن أقوال الرسول ﷺ وأفعاله قد تكون صادرة منه على سبيل التبليغ، أو سبيل الإمامة، أو سبيل القضاء... إلى غير ذلك مما فصّل القول فيه علماء أصول الفقه وكثير من المحدثين.

والقضية الواحدة التي نعرض لها في هذه السطور، وبعد التسليم بهذه المقدمات هي : كيف نستعين بالسنّة المطهرة لإحداث نقلة حضارية للمسلمين المعاصرين، تخرجهم من حال البيات الطويل والتراجع الحضاري، إلى حال جديدة يتحركون فيها وينهضون ويستأنفون دورهم العريق في تعمير الكون وهداية الدنيا ؟.

لقد كان ابن قيم الجوزية رحمه الله يصف مهمة المفتين والمجتهدين والقضاة بأنها :

١ ــ معرفة الحق ومعرفة الواقع.
٢ ــ وتنزيل أحدهما على الآخر.

ونضيف الآن : أنه لما كان الحق ثابتا وكان الواقع متغيراً متحركاً متجدداً ، فإن المهمة الكبرى لمسلمي هذا الزمان وللمجتهدين والمفتين والقضاة فيهم ، إنما تدور حول معرفة الواقع في حركته، ومتابعته في تطوره ، كما تدور في النهاية حول تنزيل الحق الثابت على هذا الواقع المتغير ... وما لم يحسن أولئك العلماء معرفة الواقع ، والإحاطة الشاملة باتجاه حركته، وما لم يحكموا فيه متابعة ذلك كله، فإن مهمتهم الكبرى في تنزيل الحق على الواقع لا بد أن تتعثر، ولا بد أن يصيب المسلمين ــ بسبب ذلك التعثر ــ حرج شديد أو عسر كبير، وحيرة لا آخر لها ، واختلاف تتعدد محاوره وتتشعب مساراته ، وما نحسب ذلك كله إلا مفضيا بالناس إلى واحد من مواقف ثلاثة :

الموقف الأول : الهروب من هذا الجهاد العلمي والحضاري إلى التمسك الحرفي باجتهادات السلف أو التعلق المطلق بظاهر النصوص وألفاظها ، مع غفلة عن مقاصد تلك النصوص، وانكار ــ ضمني ــ لسنّة الله في خلقه ، وهي التي تجعل بعضهم يدفع بعضاً على نحو تتغير معه الأحوال وتتبدل في ظله الحوادث. إن هذا النوع الخاص من السلفية المروية لا يفتأ بعض أصحابه يرددون على مسامع المسلمين أن آخر هذا الأمر لا يعالج إلا بما صلح به أوله ، وإن الأول لم يترك للآخر شيئا، وان شر الأمور محدثاتها ، وهذه كلها إما نقول عن النبي ﷺ ، أو أقوال غير مرفوعة إليه عليه الصلاة والسلام . وكلها كلمات حرفت عن مواضعها فأفضت بالناس إلى باطل، **وحجبت فهم خيرٍ لا آخر له** ، وسدت عليهم وعلى الناس كما يقول ابن القيم : «طرقاً كثيرة من طرق معرفة الحق ظنا **منهم أنها منافية للشريعة أو لعين الحق** ،**وهي لم** تنافِ الشريعة، ولكنها نافت ما فهمه هؤلاء من الشريعة ».

الموقف الثاني : موقف الانفلات من مبادىء الإسلام وتوجيهاته وشرائعه، اعتقادا بأن الاستمساك بها يفضي إلى الحرج الشديد، وتأثراً بقيم ومبادىء وتصورات الحضارة الغازية السائدة في عصرنا، تلك التي ملك أصحابها زمام التوجيه العالمي في ميادين السياسة والحرب والاقتصاد والصناعة مئات من السنين، دانت لهم خلالها مقاليد الأمور في أكثر بلاد المسلمين. وهي بعد ذلك الحضارة التي حققت سلسلة من الثورات العلمية والصناعية التي لم يشارك المسلمون فيها بنصيب، والتي استطاعت ثمراتها العلمية أن تطبع حياة الناس خلال القرون الثلاثة الأخيرة بطابع حضاري خاص، هو الذي نسميه «الحضارة الغربية» . ولا شك في أن كثرة من المتعلمين والمثقفين والساسة في بلاد المسلمين تنتمي إلى تيار هذا التأثر بالحضارة الغربية ، ويكاد مفهوم التقدم في عقولهم وقلوبهم يرتبط، ارتباطاً لا فكاك منه، بهذه الحضارة وتصوراتها ومسارها.

الموقف الثالث : موقف الحيرة والتردد، وهو الموقف الذي لا بد أن يولده الشك في سلامة المنهج الحرفي الخالص من ناحية، والشك في سلامة موقف القبول الكامل للحضارة الغربية غير الإسلامية ــ السائدة في أكثر بلدان العالم ــ من ناحية أخرى.

وهكذا يتوزع أكثر المسلمين بين هذه المواقف الثلاثة، وليس بينها موقف بنائي أصيل يؤذن باستئناف النهضة الإسلامية بعيداً عن مزالق العزلة أو الذوبان، أو القلق المستمر الذي يفضي إلى التوقف.

والسؤال الذي يطرح هذا البحث مرة أخرى هو : هل من سبيل إلى توظيف السنّة النبوية ــ أي الاستعانة بها ، والاعتماد عليها مع القرآن وبعده ــ لتحقيق نهضة إسلامية جديدة ، يخرج بها الجيل الجديد من أسر المواقف الثلاثة التي ذكرناها ؟ إن الحديث عن الاستعانة بالسنّة النبوية، أو توظيفها، يفترض التسليم بأمرين :

الأمر الأول : أن النصوص ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسائل لتحقيق مقاصد، وأن معرفة هذه المقاصد العامة هي الخطوة البنائية الاولى في كل منهج للاصلاح.

الأمر الثاني : أن تكون لدى الباحث رؤية محددة للوظائف الاجتماعية والثقافية التي يراد من السنّة أن تكون طريقاً لها وأداة لتزكيتها وتثبيتها ، وهذه مهمة إصلاحية ترتبط بالواقع الاجتماعي للمسلمين، وتقييم ذلك الواقع ، وتحقيقه لصورة التغير الذي يُراد تحقيقه.

ومع ذلك ، فإن هذا التحديد ــ بدوره ــ لا يتم في مجتمع إسلامي إلا في إطار المقاصد العامة للإسلام ، وهي مقاصد تحددها نصوص القرآن والسنّة، فكأن المهمة الاصلاحية تمر بمراحل ثلاث :

أ ــ تحديد المقاصد العامة والغايات الكبرى للحياة والمجتمعات الإنسانية في ظل الإسلام ، وهو تحديد تؤدي فيه النصوص القرآنية والنبوية الدور الأساس.

ب ــ تحديد الحاجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع الإسلامي، في زمان معين ومكان معين.

ج ــ الاستعانة بمضامين النصوص ــ القرآنية والنبوية ــ في تحقيق خطوات «التغير» الاجتماعي المتجهة إلى النهضة والتقدم. وهنا لا بد من حديث صريح حول الاتجاهات العديدة المقصودة للاستعانة بالسنّة النبوية. فلقد أدت السنّة في تاريخ المسلمين الطويل وظائف عديدة، ولكن النظر السائد إليها كان لا يتم ــ إلا من الزوايا الآتية :

١ ــ اعتبارها مقابلًا للبدعة، أي أن الأحاديث النبوية وأفعال النبي ﷺ قد استخدمت أداة لمعرفة «الصراط المستقيم» والهدي الصحيح الذي كان عليه النبي ﷺ ، وهو الذي يلتزم المسلمون باتباعه، وذلك اجتنابا «للبدع» التي أضافت للدين ما ليس منه، وجنحت بالمسلمين إلى غير سبيل المؤمنين. وفي هذا السياق يذكر قول الله تعالى : ﴿ **ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولى** ﴾ (١). وقد أدت السنّة في هذا الميدان دوراً مهماً في تصحيح الاعتقاد السائد والمحافظة عليه بعيداً عن الشوائب التي أحرزتها تيارات فكرية وسياسية عديدة في التاريخ الإسلامي . وكانت ــ بهذا الدور ــ حافظة للتيار الإسلامي للفكر والاعتقاد في مواجهة تيارات جانبية متأثرة ــ في الغالب ــ برؤى فلسفة مستمدة من ثقافات وحضارات غير إسلامية ... ولهذا وصف التيار الأعظم للفكر والاعتقاد في الإسلام بأنه مذهب (أهل السنّة والجماعة) ، إشارة إلى أن المخالفين خارجون عن هذا التيار الأعظم ، ومفارقون بذلك للجماعة .

كذلك أدت السنّة في هذا الميدان دوراً مهماً في تصحيح مسار السلطة المبني على العقيدة بالوقوف في محاولات «الإضافة» أو التبديل في أمور العبادات والعقائد، وهي أمور توقيفية تفيد الالتزام الدقيق بالشكل والمضمون عند الأداء، وبذلك حافظت السنّة على العقائد التعبدية في نقاوتها الأولى، وحمتها من تأثيرات الملل والنحل الغريبة عن الإسلام.

اعتبارها مقابلًا «للرأي» الذي قد يفضي ــ بدوره ــ إلى تحكم الأهواء في الشريعة، وإذا كان علماء المسلمين من عهد الصحابة إلى يومنا هذا لا يخالفون في ضرورة الإلتزام بالسنّة، واعتبار طاعتها هي طاعة النبي ﷺ ، وهي ــ لذلك ــ طاعة لله سبحانه ، كما لا يخالفون في وجود دور الاجتهاد العقلي، وذلك على الأقل في تفسير النصوص القرآنية والنبوية، فإن تاريخ الفكر والفقه الإسلامي يسجل مع ذلك وجود مدرستين : أطلق على أولاهما مدرسة الحديث، وأطلق على الأخرى «مدرسة الرأي» ، وأن المدرسة الأولى قد نشأت واستقرت في المدينة، وأن إمامها الأول والأكيد هو الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، وأن المدرسة الأخرى قد نشأت ونمت في الكوفة على يد الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، وحملها من بعده تلاميذه أبو يوسف

---

١ ــ النساء : ١١٥.

ومحمد بن الحسن وزفر وغيرهم ... ولا نحتاج هنا الى تقرير ما يعرفه جمهور علماء المسلمين من أصحاب المدرستين جميعاً، وهم الذين كانوا متبعين للسنّة النبوية وصادرين في ذلك عن ورع شديد وعلم راسخ ، بيد أن منهم من فسح دوراً في استخلاص الأحكام السديدة للقياس والاستحسان والأخذ بالمصلحة (ويلفت النظر أن أول من قال بالمصلحة المرسلة هو مالك ابن أنس إمام مدرسة الحديث).

والوظيفتان ــ كلتاهما ــ تدوران حول «المحافظة» على الإسلام وتثبيت الحكم بما أنزل الله ، وتنهضان إلى هذه «المحافظة» عن خوف من تحكم الأهواء في الشريعة ــ وقد أريد لها أن تكون حاكمة لا محكومة ــ كما تصدران عن حرص شديد على بقاء الإسلام ــ في تشريعه وحضارته كليهما ــ نقياً خالصاً متميزاً ، لا تشوبه شوائب من حضارات وثقافات غير إسلامية.

وكان ذلك طبيعياً ومفهوماً في زمن نشأت الفرق والمذاهب والنحل، والحاجة الماسة إلى تثبت الرؤية الإسلامية الصحيحة للعقائد الإسلامية ، والسلوك الإسلامي ، ورد محاولات تشويه العقيدة وتزييف الفكر وإفساد السلوك.

على أن هذه المحافظة ــ على ضرورتها وأهميتها وشرعيتها ــ ليست الاعتبار الوحيد الذي ينبغي أن يشغلنا في هذا الزمان ، وانما هنالك اعتبار آخر مقابل، حال إهمال المسلمين له، عامتهم وخاصتهم وأهل الحديث وأصحاب الرأي فيهم ، وهو اعتبار «الحركة والنمو» وملاحقة حاجات الناس المتطورة والمتغيرة مع تغير الزمان والمكان.

ان الأحاديث النبوية المدونة في كتب السنّة تعد بالآلاف، وقد قيلت في مناسبات مختلفة، وأوقات مختلفة، وتعرف في غير مكابرة أن في وسع أصحاب المذاهب السياسية والاجتماعية أن يروجوا لمذاهبهم ومواقفهم في القضايا الكلية والجزئية عن طريق «الانتفاء» من الأحاديث إنتفاء لا يمكن أن يكون موضوعياً خالصاً، وانما يقدر أصحابه مواقفهم أولا ثم يجمعون لها الأحاديث بعد ذلك ﴿**وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً**﴾ (١).

وإذا كان كتاب الله حمّال أوجه ، فإن آلاف الأحاديث النبوية حمّالة لعشرات من الأوجه ، والقول بأن الشريعة حاكمة لا محكومة، كثيراً ما يكون تزييفاً لحقيقة أخرى هي أن الشريعة ــ في واقع الأمر ــ هي ما يختاره أصحاب المواقف والآراء ثم يسترونه بستار من النصوص يحتمون وراءها وهم يرفعون شعار «الشريعة حاكمة لا محكومة» . إن المواقف النفسية لبعض المجتهدين والدعاة تقف ــ في غير خفاء ــ وراء اجتهاداتهم أو اختياراتهم للنصوص وللأحاديث النبوية بوجه خاص. ولذلك ترى النصوص التي يختارونها تسير كلها في اتجاه واحد .. ولو كان الأمر أمر تمحيص وتثبت وترجيح بين الأدلة، لانتهى بهم الأمر الى هذا الجانب مرة وإلى ذلك الجانب مرة أخرى. ولكن المنغلق منهم وصاحب العقل الضيق

---

١ ــ الكهف : ٥٤.

والصدر الحرج، يصل في بحثه دائما إلى نتائج تلبي تلك الحاجة النفسية. فهو ــ على سبيل المثال ــ يرى أن الحكم الفردي سائغ، وأن الشورى معلمة لا ملزمة، وأن المرأة عورة لا تخرج من بيتها الّا إلى قبرها، وأن وجهها وكفيها ينبغي أن يسترا ، وأن اشتغالها بالعمل والوظائف غير جائز، وأن الغناء والموسيقى على اطلاقهما حرام لا شك في حرمتهما... أفيمكن أن يكون هذا كله ثمرة تمحيص موضوعي للأدلة وترجيح بينها ؟... إن من هؤلاء من يدافع عن موقفه مستنداً إلى بعض أحاديث الآحاد فيقبل حديثاً تكلم العلماء فيه .. ولو تأملته لوجدته يرد حديثاً أقوى منه وأجدر بالقبول ... واذا كان يسوغ لذوي النفوس الحرجة أن يختاروا على هذا النحو ... أفلا يسوغ الجمهرة العلماء وللمجامع العلمية والفقهية المتخصصة التي يستحيل تواطؤها على العوج والمرض أن تستعين بالسنّة النبوية لتوجيه حياة المسلمين وجهة تتفق مع المقاصد العامة للإسلام، وتحقق المنافع والمصالح المحققة للمسلمين ؟.

ان مسألة اختيار الوظيفة أو الوظائف التي يراد الاستعانة بالسنّة النبوية لتحقيقها ليست أمر اختيار فردي صادر عن رؤية ذاتية منعزلة عن أوضاع الناس وحاجاتهم، وانما لا بد أن يتم ذلك الاختيار بعد استقراء علمي دقيق ومنضبط لأوضاع المسلمين وأحوالهم وحاجاتهم، ولأوضاع الدنيا من حولهم، وتلك هي «معرفة الواقع» التي اشرنا إليها في وضعنا للاجتهاد الذي يمارسه كل من المفتي والفقيه والقاضي والمشرع.

لقد عاش المسلمون قروناً طويلة يتحرج كثير منهم من «فرز» السوابق وتفسير الأحاديث النبوية في إطار الزمان والمكان ... ووقع أكثرهم لذلك في أسر الزمان والمكان جميعاً. كأنما الإسلام لا يستجيب الّا لظروف القرن الأول للهجرة، وكأنه لا يستجيب الّا لأوضاع البيئة البدوية الصحراوية التي بعث فيها النبي ﷺ . ونزعم هنا أنه وقعت بسبب ذلك أخطاء عديدة، وأن الاجتهاد الفقهي والثقافي قد اتخذ مسارات محددة لم يتجاوزها ، وانه قد آن الأوان لتحرير الفقه الإسلامي والثقافة الإسلامية من قيود الزمان والمكان حتى يعود الإسلام ــ حقيقة لا ادعاء ــ صالحاً لكل زمان ومكان.

نعم ، ان مثل هذه المحاولة محفوفة بالمخاطر والمزالق، وهي ــ لذلك ــ يجب أن تحاط بالضوابط والضمانات . ولكن السعي فيها هو ــ فيما نرى ــ جهاد أفضل ، والتخلي عنها ايثار للسلامة ونجاة للمفتي ولو هلك المستفتي، وهو ما لا ينبغي أن يرضى به حملة الأمانة من العلماء.

ان المدخل لفهم هذا كله أن نتذكر حقيقتين كبيرتين :

الاولى : أن الإسلام خطاب، يوجهه الحق سبحانه إلى خلق من خلقه ، ذوي عقول وأفئدة.

والأخرى : ان المسلمين ناس من جملة الناس تجري عليهم سنن الله ونواميسه، وتظل جواهر حياتهم ــ مع اسلامهم ــ ظواهر إجتماعية وإنسانية وليست ظواهر مقدسة أو دينية.

إن الإسلام ــ شأنه شأن سائر الأديان ــ يظل ــ رغم مصدره الإلهي ــ دعوة ونداء وخطاباً موجهاً إلى طائفة صاحبة عقل وإرادة . وهي دعوة تحترم حرية المخاطبين بها ، ولكنها تحملهم ــ في النهاية، مسؤولية الاختيار المترتبة على استعمال هذا العقل وتلك الارادة . ومهما بلغت كفاءة نظام

الحوافز الذي يستخدمه الإسلام لحث الناس على الإيمان ، ترغيباً وترهيباً واقناعاً عن طريق المجادلة بالتي هي أحسن ، فإنه يظل «دعوة»، ولا يتحول أبداً إلى نظام مفروض بارادة إلهية غالبة ﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾ (١).

يكشف عن هذه الطبقة في وضوح لا مزيد عليه قول الله تعالى : ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعَظون به لكان خيراً لهم وأشدَّ تثبيتاً﴾(٢) وقوله : ﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم﴾ (٣).

إن معنى ما تقدم جميعه هو أن مكونات هبوط مستوى الأداء الحضاري الذي يعيشه اكثر العرب والمسلمين لا يجوز ردها مطلقاً إلى خصائص الإسلام وعقيدته وحضارته ، إذ هي ــ في أكثر تلك الحالات ــ نقائض صريحة للمكونات الأساسية لتلك الحضارة، كما تستخلص استخلاصا سائغا من مجموع نصوص القرآن والسنّة... وهو ما يفتح الباب لما نسميه : « توظيف السنّة في تحقيق النهضة الإسلامية ».

لقد وصل العرب والمسلمون في منحنى التطور الحضاري إلى نقطة هبط فيها مستوى الأداء الفردي والجماعي هبوطاً لا نجد مبرراً للمكابرة فيه ، كما لا نجد داعياً لالتماس الأعذار في شأنه. فالقضية الآن ليست قضية تحديد مسؤولية، وإنما هي قضية سعي للتغيير ومحاولة للعثور على مخرج. وإذا كان الهدف المحدد لهذه الدراسة هو الدعوة لتوظيف السنّة النبوية لتغيير الواقع الإجتماعي للمسلمين، فإن الترتيب الطبيعي للأمور تقتضينا أن نستعرض ــ في إيجاز ــ مكونات ما سميناه «الهبوط في مستوى الأداء الحضاري» حتى يتجه المشروع المقدم إلى التخلص من تلك المكونات واحلال نقائضها محلها، وأهم هذه المكونات فيما نرى :

١ ــ **شيوع النظرة الغيبية على حساب النظر العقلي** : وهو شيوع تمثل ــ عملياً ــ في انحسار المنهج النقدي ، وفي إحاطة المزيد من الأفكار والأشخاص والتجارب والسوابق بهالة من القداسة، ترتفع بها فوق النقد، وتعتبر حقائق ومسلمات مطلقة ... كما تمثل هذا الشيوع ــ عمليا ــ فوق ذلك بانتشار الفكر الخرافي بصفة عامة.

والحديث لا يتعلق بسيادة النظرة الغيبية في مسائل العقيدة وأساسيات الفكر الديني في مسائل العبادة ، ولا غرابة في مثل هذه السيادة، إذ يظل الإيمان الديني ــ دائما ــ مرتبطا بمبدأ «التصديق» بالنبي أو الرسول ، فإذا تم هذا التصديق تبعه ــ منطقياً ــ التسليم بمضمون الرسالة الدينية وبمحتوى الخطاب الإلهي الوارد في «الكتاب المقدس» الموحى

---

١ ــ يونس : ٩٩.

٢ ــ النساء : ٦٦.

٣ ــ الانفال : ٢٤.

به. كذلك يظل الإيمان بالخالق المطلق. وبيوم القيامة والحساب مكوناً أساسياً من طبيعة غيبية. وفي تقديرنا أن هذا « الايمان بالغيب » له وظيفة إيجابية هائلة التأثير على حياة الأفراد والجماعات، فهو مصدر لا ينضب للأمل المستمر في المستقبل وللرضا بالواقع **الذي لا يمكن تغييره**. وهذا الشرط الأخير بالغ الأهمية وجدير بالمحافظة عليه، لأنه وحده الذي يضع الخط الدقيق بين التحمل الايجابي للصدمات التي لا يمكن ردها ... وبين الرضا بالأمر الواقع الذي ينبغي أن تنهض الهمم وأن توجه الجهود لتغييره وإزالته والتأثير فيه..

إنما الذي نسجله هنا ــ كظاهرة سلبية تستحق أن توظف قيم الإسلام لتغييرها ــ هو استخدام المنهج الغيبي في التعامل مع الظواهر الطبيعية والإجتماعية المعقولة المحكومة بالسنن والقوانين، والتي للعقل سبيل إلى فهم محركاتها واتجاهات حركتها، وله ــ بالتالي ــ مدخل إلى التأثير في البيئة الطبيعية والاجتماعية وفي أوضاع الناس وعلاقاتهم ونظمهم. لقد ساهمت سيادة النظرة الغيبية في تثبيت العديد من الأوضاع الفاسدة، وفي تعطيل التوجه نحو التغيير استنادا إلى نظرة عقلية نقدية للأوضاع السائدة. كما أن هذه النظرة ثبتت في الفكر الاسلامي ثنائية فاسدة تصور النصوص بأنها نقيض ما تصل إليه العقول، وتصور «العلم» ــ نفسياً على الأقل ــ بأنه نقيض « الوحي »، ولم تفلح في القضاء على هذه الثنائية الفاسدة جهود الفلاسفة والعلماء في اثبات استحالة التعارض بين « صريح المعقول »، و« صحيح المنقول »، أو بين الحكمة والشريعة كما يقولون .

وغني عن الذكر ــ بعد ذلك ــ أن النظرة الغيبية تعزز عديدا من الآثار السلبية المعوقة لحركة المجتمعات العربية والإسلامية على طريق الاصلاح والتنمية، لأنها تباعد بين «الانسان العربي » وبين الاعتياد على التعامل مع « القوانين العلمية » الضابطة لحركة الحياة، في جانبها الطبيعي وجانبها الاجتماعي على السواء .

٢ ــ **الانكفاء على الماضي، والتردد في التعامل مع المستقبل** : وقد تكون هذه سمة المجتمعات المحافظة بصفة عامة، ولكن استمرارها في العالمين العربي والإسلامي يحتاج إلى تأمل طويل. وحين يكون هذا الانكفاء موقفاً عاماً يتبناه المتحدثون باسم الحضارة الإسلامية ويدافع عنه المطالبون بالمحافظة على « الهوية الحضارية للمجتمعات العربية » فإن خطورته العملية تزداد، لأن «التقدم» في جوهره خطوة إلى الأمام، ولأن التطور ــ في أساسه ــ تعامل مع الواقع المتجدد بأساليب متجددة. فإذا سادت روح المحافظة والالتزام المطلق «بالقديم» تحت شعارات «الأصالة»، والمحافظة على «الذات» كان شد الجماهير إلى تيار «التغيير» في جوانبه المختلفة امراً بالغ العسر. ثم إن الجهاز العصبي والنفسي للجماهير التي اعتادت الجمود على الموجود،

والثبات الطويل على أساليب الحياة القديمة ، لا بد أن تصيبه أنواع من الصدمات المدمرة إذا تعرض لموجات تغيير متسارعة الخطى، تجاوز مدى القدرة على استيعاب التغيرات، والاستجابة الصحية السوية لمقتضياتها.

٣ ــ غياب « النموذج الحضاري » الواضح المعالم القادر على افراز مشروع ذاتي للتنمية الشاملة :

وهذا ــ بدوره ــ ثمرة من ثمرات « البيات الحضاري » الطويل الذي عاشته الأمة العربية والاسلامية في أعقاب الصدمات التي ولدها التعامل مع الغرب. فحين آذنت مرحلة «البيات» بالانتهاء، بحثت المجتمعات العربية عن نموذج حضاري تنضوي تحته ، فلم يكن أمهامها ــ بشكل عملي ــ سوى نموذجين : نموذج جاهز قائم في الماضي، ونموذج حاضر قائم خارج العالم العربي الاسلامي . فانقسمت المجتمعات العربية كما انقسمت الثقافة العربية الى رافدين وإلى حزبين كبيرين، أولهما يدعو للعزلة الحضارية، إما التزاما بالنموذج التاريخي الجاهز، واما انتظاراً لميلاد نموذج إسلامي جديد توفر له شروط الميلاد الذي يتم في رحم نقي مطهّر من الأوشاب والأخلاط، أما الحزب الآخر فقد ألقى نفسه في طوفان النموذج الحضاري المسيطر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وهو النموذج الغربي، فنشأت بذلك حالة من التبعية الحضارية الشاملة، استوعبت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للعالم العربي. فاقتصاديات أكثر الدول العربية مشدودة ــ بوجه أو آخر ــ بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، ممثلا بصفة خاصة في الاقتصاد الأمريكي والأوروبي ، وأنماط الحياة الاجتماعية والثقافية، أنماط تحددها موجات «الإرسال» الغربي القادمة عبر الأقمار الصناعية وأجهزة البث، وسيل المطبوعات القادمة من الغرب، والتوجهات السياسية ــ في نهاية المطاف ــ محكومة بالدور الاحتكاري ــ الذي تلعبه الدول الكبرى في توجيه سياسة الدول الصغرى. ويحمل هذا «الانجذاب» الحضاري نحو مراكز التأثير الكبرى عوامل «ديمومته» من خلال تفاعل عناصره وما بينها من تأثير متبادل . فالتبعية السياسية تجر إلى التبعية الاقتصادية، والعكس صحيح أيضاً ، والتبعية الأقتصادية والسياسية تجران إلى التبعية الثقافية والاجتماعية، والعكس صحيح أيضا.

إن محصلة ذلك كله ــ في كلمات قليلة ــ هي غياب أي مشروع حضاري وتنموي مستقل، يشد خيوط المجتمع إلى هدف مركزي، ويشد أفراده إلى مهمات قومية وحضارية محددة. وفي غيبة مثل هذا المشروع يقع التشرذم والضياع، وتنتشر الهجرة النفسية والمادية من الوطن، وهو ما يؤدي ــ من خلال معادلة جدلية يتبادل طرفاها التأثير ــ إلى تثبيت حالة التبعية وتأخير فرص قيام المشروع التنموي والحضاري المستقل.

٤ ــ **غياب الحرية بأبعادها المختلفة ،ونقص المشاركة الفردية :**

ان المجتمع الخائف حضارياً لا يمكن أن يشجع الحرية، بصورها المختلفة، لانها تبدو ــ في ظل الخوف ــ خطراً يهدد أسوار الحماية والعزلة ، كما يهدد الوحدة المفروضة وراء تلك الأسوار، ويفتح أبوابا لانقسامات وهزات لا يريدها «حراس» تلك العزلة. وغياب الحرية في العالمين الاسلامي والعربي، ظاهرة عامة، لأن أسبابها حضارية عامة ، وإن كان من الضروري التسليم بوجود تفاوتات كبيرة بين أوضاع الحرية السياسية والاجتماعية المتاحة في البلدان المختلفة :

أ ــ إن غياب الحرية يتمثل أساساً في قيام نظم سياسية فردية أو قهرية تغيب معها ــ بوجه أو بآخر ــ فرص الأفراد في المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات المؤثرة في مصيرهم ، كما تغيب معها ــ في أحيان كثيرة ــ الحدود الدنيا لضمانات الحرية الشخصية والسياسية.

ب ــ ويتمثل هذا الغياب كذلك في سيادة نظام اجتماعي قائم على «الكبت» و«القهر» ، ويلتزم الأفراد فيه «التوافق Conformity » مع كل تقليد سائد ، بغض النظر عن شرعيته، ويعتبر فيه « الرأي المخالف والموقف المخالف » شراً تنبغي محاصرته ، كما يتمثل في الحجر على الدور الاجتماعي والحياتي للمرأة ، بحيث تظل قضيتها الرئيسة هي قضية التحرر من سيطرة الرجل، وتظل القضية الرئيسة عند الرجل هي قضية المحافظة على «الحجر» الذي يمارسه عليها. وان كان من الإنصاف والضروري هنا أن ننبه إلى وجود تفاوتات كبيرة بين البلدان العربية المختلفة في هذا الميدان ، وان ننبه ــ فوق ذلك ــ إلى أن الحرص المتنامي في البلدان العربية المتخلفة على تصحيح وضع المرأة في المجتمع، يوازنه إحساس عام بأن بعض الصور النقيضة التي وصل إليها النموذج الحضاري الغربي ليست بالضرورة بديلًا صالحاً، وأن الأمر في هذا المجال يتصل اتصالًا وثيقاً بنوعية العلاقات الإنسانية ، وهي علاقات لا بد أن يكون « للرؤية الحضارية الذاتية » وللقيم الخاصة بهذه الحضارة موقف محدد ومتميز في شأنها.

٥ ــ **انتشار التجزئة السياسية وتصاعد موجات الخلاف والتباعد :**

رغم ما يمتلىء به تاريخ الفكر العربي الحديث من دراسات وشعارات كثيرة حول الوحدة العربية القومية والوحدة الإسلامية، فإن محاولات الترجمة العملية لهذه الأحاديث والشعارات لم تكلل بالنجاح المطلوب بين الأنظمة العربية المتنافسة، وصار جانب كبير من الجهد العربي والإسلامي الفعال موجهاً إلى الداخل ، مستغرقاً في خلافات بين الأنظمة ، حتى كفر كثير من العرب والمسلمين بالوحدة، وتضاءل أملهم في تحقيقها في المستقبل القريب، بأي صورة فعالة من صورها.

والأزمة الحقيقية التي تترتب على انتشار التجزئة، وغياب التنسيق والتعاون، تتمثل في أن مشروع التنمية الوحيد الذي يمكن تحقيقه عمليا في ضوء الإمكانات المتاحة إنما هو المشروع

الفعال الكبير ، أما أن تتوجه الأنظمة إلى تنفيذ مشروعات قطرية للتنمية في ظل التجزئة السياسية القائمة، فإن ذلك مثل حرث في البحر لا ترجى معه تنمية حقيقة، لذلك فإن تصفية المحركات الطفيلية التي تغذي تيار التجزئة والتشرذم العربي تعد إحدى المهمات الرئيسة لمشروع توظيف القيم والمبادىء الإسلامية لاحداث تغييرات أساسية في الواقع السياسي والاجتماعي العربي.

٦ ــ **انتشار « اللفظية »، وغياب التوجه نحو « الفعل » :**

وهذه ظاهرة فريدة واسعة الانتشار في العالمين العربي والإسلامي . ومع ذلك لا يمكن ــ في تقديرنا ــ ردها الى طبيعة اللغة العربية أو إلى أية قيمة أو مكون من قيم الإسلام ومكوناته، وانما ساهمت في خلقها ظروف سياسية واجتماعية تتصل بنشأة حركات التحرر العربي والاسلامي ، وتكون فئة النخبة المثقفة التي لعبت دوراً أساسياً في مسار تلك الحركات ، كما ساهمت في خلقها ظروف نشأة الحركات السياسية، وظروف نشأة ونمو الأجهزة الإدارية في البلاد العربية والإسلامية ، ولا بد أن نضيف إلى ذلك كله عوامل أخرى مثل نظام التعليم ، والعوامل المتولدة من طبيعة «التخلف» ذاته . والذي يعنينا هنا هو تسجيل الظاهرة لا تعليلها . وجوهر هذه الظاهرة أن المبالغة اللفظية صارت سمة ثقافية سائدة، وأن الفعل الإيجابي صار أسلوباً غائباً ، وأن «قيمة العمل» قد هبطت هبوطاً شديداً في المجتمعات العربية والإسلامية ، وترتب على ذلك أن نمو القوة البشرية في أكثر الدول العربية الإسلامية لم يؤد إلى انتاج حقيقي ، وأن حجم الفاقد والضائع في عملية الانتاج وفي إدارة المجتمع بمظاهرها المختلفة صار مهدداً لكل مشروع ولكل خطة أو برنامج للتنمية ، كما أن وفرة الموارد المالية في بعض الدول الإسلامية لم تحدث أثرها المنتظر، لأن «العمل الإنساني» وهو المحرك والمولد للإنتاج بصوره المختلفة ، لم يتوافر بشكل كاف سواء من الناحية الكمية أي ناحية الجهد المبذول أم من الناحية الكيفية ، أي مستوى الأداء في بذل ذلك الجهد . وإذا كان صحيحاً ــ وهو في تقديرنا صحيح ــ أن هذا كله ثمرة أوضاع سياسية واجتماعية معقدة ، فإنه يظل صحيحاً كذلك أن غياب «التقييم الصحيح» للعمل قد ساهم مساهمة سلبية بالغة الخطورة في تشكيل العديد من أنظمة المجتمع ، خصوصاً في تحديد توجهات نظام التعليم ونظام التوظيف والعمالة.

٧ ــ **النظرة الوظيفية للاسلام :**

إن محاولة استخدام السنّة النبوية المطهرة وبضمنها القيم والمضامين التي اشتملت عليها، في تحقيق تغيرات أساسية في النظام الإجتماعي والسياسي ، عن طريق توجيه تلك القيم للقرارات السياسية والاجتماعية، لا يمكن أن يتحقق بشكل فعال إلا اذا توافر شرط أساسي هو أن يتم النظر للإسلام في إطار « رؤية وظيفية ومجتمعية » ، أي باعتباره مجموعة مبادىء معيارية

تهدف إلى تحقيق ورعاية عدد من المصالح الأساسية للناس. وذلك بالإضافة إلى الاعتبارات الدينية والمثالية التي تجعل من الالتزام الديني «فضيلة أخلاقية» ، و«عبادة دينية» بالمعنى الخاص للعبادة في الإسلام . وإذا كان كثير من المفكرين والدعاة «المحافظين» ينظرون لمبادىء الإسلام وتعاليمه من خلال منظور «نص خالص» ، ويركزون خلاله على معاني «الطاعة» والعبادة، التي تقتضي انخراطاً آلياً في حكم النصوص، بغض النظر تماما عن المصلحة الفردية والجماعية التي يحققها تطبيق هذه النصوص في ظروف معينة، فلا بد أن يكون واضحاً أننا نتبنى هنا نظرة وظيفية لمبادىء الإسلام وقيمه ، ونرى في هذا التبني موقفاً إسلامياً صحيحاً ، وموقفاً إصلاحياً سليماً من ناحية أخرى.

فالإسلام ــ والأديان كلها ــ وسائل لغايات هي هداية الناس، وجوهر الهداية هو توجيه حركة الحياة الفردية والجماعية نحو قيم معينة من شأنها تحقيق مصالح فردية أو اجتماعية بالمعنى الواسع لكلمة «المصالح» . وأساس هذا النظر أن «الخالق» كما يقول القرآن الكريم **﴿غني عن العالمين﴾** (١). وأن الناس هم **﴿الفقراء إلى الله﴾** (٢).. **ونتيجته أن مبادىء الإسلام وتوجيهاته تحمل في ثناياها «تأويجاً» أو «تعظيماً» للمنفعة الإنسانية ،وهو ما يصفه القرآن الكريم بقوله تعالى : ﴿وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾** (٣) ــ وما عبر عنه فقيه مشهور هو أبو اسحق الشاطبي الأندلسي بقوله ان « تكاليف الشريعة ترجع إلى تحقيق مقاصدها في الخلق » ــ ثم ما فصله فقهاء المذاهب جميعها من أن أحكام الشريعة ترجع الى : « حفظ النفس والعرض والدين والعقل والمال ».

وتترتب على هذه النظرة الوظيفية مجموعة من النتائج يضيق المقام عن تفصيلها، وفي مقدمتها : النظر في تعليل الأحكام الشرعية ومحاولة فهم مقاصدها ، ومنها : اعتبار المصلحة أساساً ومصدراً من مصادرها التشريع الاسلامي ، ومنها : الحرص على التمييز في أفعال النبي ﷺ بين ما هو تشريع عام يطبق في جميع الأزمنة ، وبين ما روعي فيه خصوص زمان معين أو مكان معين ، على تفصيل في ذلك تكفل به العلماء والمحققون قديماً وحديثاً. ومنها الاهتمام بالسياسة الشرعية أي استحداث أحكام جديدة لمجرد أنها تحقق مصلحة للناس ولو لم يرد بها نص، ومنها فهم منهج الشريعة الإسلامية في تنظيم أمور المجتمع بايراد نصوص جزئية مفصلة في الأمور التي لا تتصل بأوضاع اجتماعية متغيرة، والاكتفاء بايراد مبادىء عامة أو قيم موجهة في الأمور التي يناالها التطور والتغير مع تغير أوضاع المجتمع، وهو ما عبر عنه الامام محمد عبده بأنه : «إجمال ما يتغير وتفصيل ما لا يتغير ».

---

١ ــ آل عمران : ٩٧.

٢ ــ فاطر : ١٥.

٣ ــ الرعد : ١٧.

ان من شأن هذه النظرة الوظيفية التي تركز على فكرة «المنفعة» وعلى «المصالح» ألا تقدّم تصورات للإسلام تسقط أو تغفل جانباً من جوانب العلاقات الإجتماعية والإقتصادية اعتقاداً بعدم أهميته ، كما رأينا في بعض التفسيرات والشروح التي تغفل قضية «العدل الاجتماعي» أو قضية «الحرية السياسية» ، أو قضية «تنظيم علاقة المسلمين بغير المسلمين ».

وتعرف جميعاً مدى حرارة الجدل الذي ثار، ولا يزال ثائراً ، حول العلاقة بين العروبة والإسلام ، ومع ذلك ففي تقديرنا أن المجال الحقيقي للتفاوت بين العروبة والإسلام هو مجال وحيد متعلق بأساس التحرك السياسي نحو التوحد، وما إذا كانت الحدود الجغرافية والبشرية لهذا التوحد ينبغي أن تكون حدوداً عربية أو حدوداً إسلامية . فالمقابلة هنا إذن هي بين «الجامعة السياسية العربية» و«الجامعة السياسية الإسلامية ».

.«Pan Islamism Versus Pan - Arabism

اما على المستوى الحضاري، فإن العرب لم يبدأ اسهامهم الغزير في نمو الحضارة الإنسانية إلا بمجيء الإسلام ، كما أن انتشار هذه الحضارة وامتدادها خارج الجزيرة العربية قد تم باسم الإسلام ، وعلى أسس فكرية وخلقية مستمدة من قيمه ومبادئه، وكل حديث يجري هذه الأيام في الخصائص الذاتية للحضارة العربية هو في حقيقته حديث في خصائص شاركت في صنع الجزء الأكبر منها تلك القيم والمبادىء. اننا لا نغفل هنا أثر الواقع القومي، والانتماء القومي في توجيه المسيرة الحضارية للأمة العربية وجهة قد لا تكون مطابقة لوجهتها في سائر البلاد الإسلامية غير العربية. ولا غرابة في هذا ، فإن لمظاهر الوحدة القومية ـــ وعلى رأسها اللغة ـــ دوراً لا ينكر في توجيه تلك المسيرة، كما أن الامتداد الجغرافي الهائل للعالم الاسلامي يحول ـــ عملياً ـــ دون تحقيق التماثل الثقافي الكامل بين أجزائه المختلفة ، ولا بد ـــ حينئذ ـــ أن يؤدي الانتماء القومي دوراً في تعدد النماذج والأشكال الثقافية في اطار الوحدة الإسلامية التي تصنعها قيم ومبادىء عامة مشتركة. ولا أعتقد أن أنصار الوحدة السياسية العربية على أساس قومي يجادلون في أن الحضارة الإسلامية، أي المرتبطة بقيم الإسلام ومبادئه ونظرته الأساسية للإنسان وعلاقاته، قد شكلت ـــ تاريخياً وموضوعياً ـــ المحتوى الأساسي لما نسميه اليوم «الحضارة العربية» . وهذه الحقيقة هي التي تحل من وجهة نظر ثقافية إشكالية العلاقة بين العروبة والإسلام ، وهو حل من شأنه أن يضع نهاية للجدل الطويل بين القوميين والإسلاميين ، كما أن من شأنه أن يحدد على نحو واضح مكان العرب غير المسلمين ومكان المسلمين غير العرب داخل الحياة الثقافية في العالم العربي. فالعربي المسيحي مشارك بالتاريخ والثقافة في الحضارة العربية، وانتماؤه القومي لا شك فيه ولا انتقاص منه ، كما أن المسلم غير العربي مشارك أساسي في الثقافة العربية الإسلامية بحكم محتواها القيمي النابع من الإسلام ، وفي اطار هذه الرؤية استطعنا في هذه الدراسة أن نتحدث عن الحضارة العربية والحضارة

الإسلامية كمترادفين ، وذلك كأصل عام ، وهذا كله على المستوى الفكري والثقافي. أما على المستوى الحركي والتنظيمي، فإن الواقع الجيوفيزيقي والسياسي قد يفرض العمل على أساس وجود أكثر من مشروع حضاري وتنموي منتم للأصول الثقافية ذاتها، ومتّجه باصحابه إلى وجهة إنسانية وحضارية واحدة.

٨ ــ معالم التغيير الثقافي المقترح والقائم على توظيف القيم الإسلامية :

ان الخروج من حالة البيات الحضاري، وما أفرزته من ميل إلى العزلة أو قابلية للفناء الحضاري في حضارات أخرى ، وما تولد عنها من إحساس فردي سائد بالضياع والتشرذم، هذا الخروج لا يمكن أن يتم على نحو فعال الا بقيام المشروع الحضاري الذي يشد الأفراد إلى محور حركة، ينتظم طاقتهم ويستقطبها نحو غايات منسقة وواضحة.

وانطلاقاً من تحديدنا لمظاهر هبوط الأداء الحضاري للعرب والمسلمين المعاصرين، ومن تصورنا لشروط قيام أي مشروع حضاري تنموي، فإننا نقدم التصور التالي لمكونات التغيير الثقافي الذي يمكن أن توظف لتحقيق «قيم الحضارة العربية الاسلامية» ، والذي لا بد أن يترتب عليه تغير جذري في القرارات السياسية والاجتماعية التي يصنع مجموعها صورة الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمعات العربية :

١ ــ التوجه نحو مشروع تنموي وحضاري ،شامل ،ومتميز :

لا نحتاج من جديد في مثل هذا الإطار الفكري إلى أن نؤكد استحالة تحقيق تنمية حقيقته في قطاع منعزل من قطاعات الحياة الجماعية لشعب من الشعوب، فالتنمية لا يمكن أن تتحقق في القطاع الاقتصادي وحده ، منفصلة عن الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لذلك الشعب ... ونستطيع ــ دون أن ندخل في دوامة الخلاف حول ما إذا كانت الثقافة بناء تحتياً يعزز سائر الظواهر الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، أم هي بناء فوقي تفرزه الحقائق والظروف الإجتماعية والسياسية ــ نستطيع أن ننطلق من التسليم بوجود علاقة ارتباط وتأثير متبادل بين هذه الأبنية المختلفة ، بحيث يتعذر معها تحقيق تنمية حقيقية في واحد منها استقلالًا عن سائرها.

والإسلام أساس صالح تماماً للاستجابة لهذا الشمول، وللتجاوب مع ذلك الارتباط. فهو ــ من الناحيتين النظرية والتحليلية على الأقل ــ ينطوي على تصور شامل متكامل لكل ما يتعلق «بالحياة الإنسانية» ، ويصدر عن رؤية محددة «للإنسان» بحكم «إنسانيته» ، وينطلق من هذه الرؤية الأساسية ليضع أركان بناء ثقافي واجتماعي واقتصادي يتفاوت أسلوبه في تقريرها ــ كما قدمنا ــ من حيث الإجمال والتفصيل، ولكن هذه الأركان تظل ــ دائماً ــ مشدودة إلى التصور الأساسي ومترتبة عليه.

ودون دخول في أبحاث تفصيلية حول نظرية الإسلام في الإنسان ، فإننا نستطيع أن نلخصها بقولنا : إن الإسلام يرى في الإنسان مخلوقاً مفضلاً متميزاً، وأن تميزه يرجع ــ كما يقرر القرآن ــ إلى ما منحه الخالق من قوة روحية وعقلية يتوصل بها إلى المعرفة : ﴿**وعلم آدم الأسماء كلها**﴾ (١)﴿**فإذا سويته ونفخت فيه من روحي**﴾ (٢) ــ ﴿**ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً**﴾ (٣)، وأنه بحكم هذه القوة العقلية والروحية مطالب ــ في حياته ــ بمهمة ذات شقين : شقها الأول تعمير الكون، وإحياؤه، عن طريق اكتشاف القوانين الضابطة له واستخدامها. وشقها الثاني إشاعة مجموعة من القيم والمبادىء تضمن تحسنا مطرداً في نوعية العلاقات على وجه الأرض ، وهو ما نسميه ــ نحن المعاصرين ــ تحسين نوعية الحياة «Improvement of the Quality of Life» وما يسميه القرآن ــ من وجهة نظر مثالية ــ «هداية البشرية» ... و«الشهادة على الناس بالقسط ». ان المسلم مطالب ــ وفق هذا المنهج ــ بمواصلة الدفع لتحريك الحياة من خلال التعامل مع السنن والتوافق معها ، ومطالب فوق ذلك بحراسة «نوعية الحياة» من خلال المحافظة على علاقات إنسانية صحيحة من خلال التشديد على احترام تلك العلاقات ابتداء من دوائرها القريبة «الأباء والأمهات والأسرة الصغيرة» و«العلاقات المترتبة على الجوار » ، مروراً بمجتمع المؤمنين ﴿**إنما المؤمنون أخوة**﴾ (٤) ، وانتهاء بالمجتمع الإنساني العام «الخلق كلهم عيال الله».

على أن استقلال هذا المشروع لا يمكن أن يعني عزلته كما قدمنا، لأن هذه العزلة لم تعد ممكنة عملياً من ناحية، ولا هي مرغوب فيها من ناحية أخرى. والتواصل الحضاري بدوره توجه له أصله الواضح في الإسلام ، لولا أن النصوص الدينية تفسر عادة بعيداً عن الظروف المجتمعية والأوضاع الحقيقية للناس، وإلا فماذا يعني «التعارف بين الشعوب» الذي تذكره صراحة الآية الكريمة : ﴿**وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا**﴾ (٥) ؟.

٢ ــ إسقاط المنهج الغيبي، وتثبيت منهج فكري وحركي، يعمر الكون، ويتعامل مع السنن :

إن إسقاط المنهج الغيبي لا يعني المساس بقاعدة «الايمان بالغيب» التي هي جوهر الارتباط الديني في الإسلام وفي المسيحية على السواء، وإنما يعني ــ في

---

١ ــ البقرة : ٣١.
٢ ــ الحجر : ٢٩.
٣ ــ الاسراء : ٧٠.
٤ ــ الحجرات : ١٠.
٥ ــ الحجرات : ١٣.

الحقيقة ــ تحديد مجالها بالأمور الخارجة عن نطاق الحواس والعقل، كما يعني إعادة العقل إلى عرشه الذي أنزل منه خلال فترة «البيات الحضاري» . إنه يعني ــ في بساطة ــ تثبيت منهج للمعرفة يعتمد على العقل وعلى النقل، كما يشجع هذا العقل على ارتياد كل أفق ، والتنقيب في كل مجال بحثاً عن الحقيقة، واكتشافاً لمواضع المصلحة، ووزناً لكل قديم وكل جديد بروح نقدية موضوعية.

كما أن الدعامة الثانية لهذا التوجه الجديد هي تصحيح التصور السائد لدى العامة عن «الكون والمجتمع» . فكل منهما نسق موزون ، محكوم بضوابط وقوانين ، لها قدر من الثبات والاطراد لم يتردد القرآن في التصريح به بما لا يترك مجالًا للتأويل ، وذلك في قوله : ﴿**سنّة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنّة الله تبديلا**﴾ (١) ﴿**ولن تجد لسنّة الله تحويلا**﴾ (٢). إن النقل يقرر الحقائق الكونية والإجتماعية، والعقل يكشف عن موازين الحركة الداخلية التي تصنع تلك الحقائق، والتي من شأنها أن تجدد هذه الصنعة إذا توافرت ظروف وشروط مماثلة. وحين يستقر هذا النظر في «وعي الأمة» و«وجدانها»، فإن المنهج النقدي في التربية وفي السياسة وفي التعليم لا بد أن يعود بشكل تلقائي، كما أن التخطيط العلمي لا بد أن يعود من جديد كأسلوب لاتخاذ القرارات في أمور السياسة والاجتماع والثقافة والاقتصاد.

إن المجتمع الذي يكفر أفراده ــ في أعماقهم ــ بالقوانين الضابطة للكون والحياة لا يمكن أن تصدر قراراته السياسية والإجتماعية على أساس علمي يتعامل مع تلك القوانين. إن إشاعة الانضباط في مواجهة التسيب، والتحديد في مواجهة التقريبية، هي نتائج عملية ملازمة لمنهج تثبيت «النظر العقلي والنقدي» ، وتوكيد الاعتماد فكرياً وتنظيمياً على «القوانين».

٣ ــ تثبيت النظرة «الإنسانية» واسقاط التمييز بين الناس على أسس «غير إنسانية» :

لسنا بحاجة هنا إلى ترديد النصوص العديدة التي تؤكد جوهر الإنسانية في الإنسان ، وتقيم نظرة تعتمد المساواة بين أفراد المجتمع الانساني. ويكفي أن النص المشهور الذي قرر «مبدأ المساواة» في القرآن والنص الذي قررا المبدأ نفسه في أحاديث النبي ﷺ ، يتحدثان عن «الناس» لا عن المؤمنين أو المسلمين...

---

١ ــ الفتح : ٢٣.

٢ ــ فاطر : ٤٣.

فالنص القرآني يقول : ﴿**يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى**﴾ [1]، ونص الحديث النبوي يقول : «الناس سواسية كأسنان المشط».

ان تثبيت هذه القيمة الانسانية الإسلامية الأساسية عن طريق التربية والتثقيف الاجتماعي والسياسي ، من شأنه أن يؤثر تأثيراً مباشراً على القرارات السياسية والاجتماعية التي تمس غير المسلمين ، أو التي تتصل «بالاقليات» على اختلافها ، فلا يتصور، في ظل هذه القيمة، أن يصدر تشريع مخل بصورة صارخة بالمساواة المدنية بين المسلمين وغيرهم ، أو جائر على حقوق أقلية عنصرية أو دينية ، أو مثبت لوضع اجتماعي فاسد يحرم الناس من الفرصة المتكافئة في تنمية الشخصية أو الثروة. إن محاولات علاج التفرقة الاجتماعية والسياسية بين الأفراد، عن طريق التشريع وحده، لا يمكن أن يقدر لها النجاح إلا بقدر ما ينمو في بنيتها الثقافية من قيم تؤكد المساواة وترفض التمييز بين الناس على أساس معتقداتهم أو أجناسهم أو ألوانهم ، ولا شك في أن التجربة الأمريكية الطويلة في محاربة التفرقة بين البيض والملونين من خلال الاجراءات التشريعية ، تؤكد استحالة تحقيق هذا الهدف النبيل بعيدا عن تثبيت القيم التي تخدمه وتحافظ عليه.

٤ ــ تثبيت قيمة الحرية ، ودوره في تغيير اتجاه العديد من القرارات السياسية والاجتماعية :

وأول ما نلاحظه في شأن هذه القيمة ، أن لفظ الحرية غير وارد في القرآن والسنّة النبوية بمعناه المتعارف عليه في علمي السياسة والاجتماع، ومع ذلك، فان مضمونه ثابت فيما يقرره القرآن من «ربط الجزاء بالقرار الانساني الحر» ــ كما في قوله : ﴿**كل امرىء بما كسب رهين**﴾ [2] وقولــه : ﴿**وأن ليس للإنسان إلا ما سعى**﴾ [3]. ولذلك يستوقف الباحث قول عمر بن الخطاب المشهور : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ». كذلك يتضح موقف الإسلام من الحرية بما قرره من رفع المسؤولية عن المكره والمضطر والعاجز «عقليا» عن ممارسة الاختيار ، على أن قضية الحرية تتداخل نظرياً وعمليا مع قضية «حقوق الانسان »، ومن المؤكد أن القضيتين جميعاً لم تلقيا في الفكر العربي والإسلامي ما تستحقانه من اهتمام. وفي تقديرنا أن هذا الإهمال مسؤول ــ جزئيا على الأقل ــ عما زخر به تاريخنا من انتهاكات للحقوق والحريات تتصادم ــ بشكل صارخ ــ مع التوجهات الأساسية للإسلام.

إن مما يستحق الأسف والأسى أن مشاركة العرب والمسلمين في الحملات

---

١ ــ الحجرات : ١٣.
٢ ــ الطور : ٢١.
٣ ــ النجم : ٣٩.

الدولية المنظمة لرعاية حقوق الانسان، وإنعاش حرياته الأساسية، مشاركة ضئيلة لا تتناسب مع المكانة الرفيعة التي وضع الإسلام فيها كلًا من الحقوق والحريات.

أن أخص ما تتميز به نظرة الإسلام للحقوق والحريات ، أنه اعتبر حرية الإنسان جزءاً متمماً لعقيدة التوحيد ، وليس مجرد حكم فقهي من الأحكام . ذلك أن توجيه مشاعر العبودية كلها نحو الخالق المعبود، ينزعها مباشرة من سائر العباد والمخلوقين ، فانعتاق الناس من سلطان الناس شق متمم للدخول في «العبودية» للخالق الواحد.

وفوق ذلك تتميز نظرة الإسلام لحقوق الإنسان بأمرٍ بالغ الأهمية : هو أن الإسلام يعالج الحقوق من وجهها الآخر ، وهو الواجبات، فالخطاب التكليفي فيه موجه للملتزم باجترام الحق، أكثر من توجيهه لصاحب الحق، وذلك حتى يضاف الحافز الديني إلى الضمان القانوني لاحترام تلك الحقوق، والأمثلة على ذلك في القرآن كثيرة جدا ، ومنها قوله تعالى :

ـ **﴿والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾** [1] **﴿كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ﴾** [2] **﴿وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ﴾** [3].

والقيمة العملية لهذا الاسلوب غير المألوف أنه يسود في مجتمع تسابق على أداء الواجبات، ويستفيد منه في النهاية أصحاب الحقوق، دون أن تكون صيغة العلاقات الاجتماعية «صيغة صراع على الحقوق»... وفي هذا رعاية لقيمة «السلام الاجتماعي» لا يمكن اغفالها ... وبالرغم من ذلك يحرص الإسلام على تحريض صاحب الحق على الدفاع عنه عند الاعتداء... ولهذا يحتاج موقف العرب والمسلمين الذين يرضون بالمذلة والخضوع الى تفسير ... إذ هو مسلك مخالف تماماً لهذا التحريض الذي نقرؤه صريحا في الآية القرآنية : **﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان﴾** [4]. والآية القرآنية : **﴿قالوا كنا مستضعفين في الأرض، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾** [5] وهذه الآية الثانية تحرض المستضعفين على مقاومة الظلم الواقع عليهم ، بينما الآية الاولى تحرض الجميع على مقاومة الظلم الواقع على المستضعفين.

---

١ ـ المعارج : ٢٤ـ٢٥.
٢ ـ الانعام : ١٤١.
٣ ـ الاسراء : ٢٦.
٤ ـ النساء : ٧٥.
٥ ـ النساء : ٩٧.

ومن وراء هذه الدعوة الملحة لأداء الواجب، والدعوة الصريحة لرد الظلم والعدوان، تقوم دعوة ثالثة إلى تبادل العفو، وتبادل الفضل والعطاء. يقول القرآن : ﴿**وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم**﴾ (١) ويقول : ﴿**وأن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم**﴾ (٢). إن تثبيت هذه القيم من شأنه أن يضع قيوداً هائلة على سلطة الدولة في المساس بحريات الأفراد وحقوقهم، ومن شأنه أن يفتح الباب لمحاولات أكثر جدية، وأوفر نشاطاً من أجل توفير الضمانات الفعالة لحماية هذه الحقوق ورد العدوان الواقع أو المتوقع عليها.

ويصل بنا البحث إلى قضية بالغة الأهمية هي قضية المشاركة السياسية ، وهي لا تتصل بقضية الحرية وحدها ، وإنما تتصل ــ فوق ذلك ــ بقيمة سياسية خاصة أو مبدأ من المبادىء السياسية المقررة صراحة في القرآن الكريم ، وهي قيمة الشورى، وهي في جوهرها تقرير لمبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات.

وقد كانت هذه المشاركة هي العنصر الأساسي في جوهر الديمقراطية كأسلوب في إدارة المجتمع ، واتخاذ القرارات المتعلقة بمصالح أفراده، أما الفروق التي يُصر عليها بعض الناس ويبالغون في تضخيمها، فأنها ترجع ــ عند التحليل ــ إلى قضية أخرى، هي قضية مصادر التشريع في الجماعة ، وما إذا كانت هناك قيود موضوعية مطلقة على سلطة الجماعة في اتخاذ القرارات ، وهي ــ حينئذ ــ قيود ترجع إلى وجود قواعد قانونية ملزمة، وليس إلى تدخل إرادة بشرية أخرى تحد من إرادة الأغلبية.

إن الالحاح على هذه القيمة من خلال العمل الثقافي النشيط والدؤوب ، لا بد أن يتجه ــ ولو تدريجياً ــ إلى تغيير أسلوب اتخاذ القرارات السياسية في المجتمعات العربية والإسلامية ، فتختفي صيغة المستبد العادل. ويزول تصور إمارة المؤمنين باعتبارها منصباً يحل بمقتضاه رئيس الدولة محل شعبها في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات. ولا يتسع المقام هنا لمناقشة الآراء المختلفة التي ظهرت في تأريخ الفكر الاسلامي حول طبيعة الشورى وحدودها ووسائل تطبيقها ، ولكن من المهم في مشروع توظيف القيم الإسلامية المستمدة من السنّة النبوية، أن نسجل ــ مع الأسف ــ أن المائة سنة الأخيرة قد شهدت تقصيراً هائلا في تحقيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات داخل المجتمعات العربية والإسلامية، وأن هذا التقصير

---

١ ــ البقرة : ٢٣٧.

٢ ــ التغابن : ١٤.

مسؤول ــ الى حد كبير ــ عن حالة الاغتراب واللامبالاة والاتجاهات التدميرية التي ظهرت على سطح الحياة السياسية والاجتماعية في تلك المجتمعات . ولقد وقعت في هذه الخطيئة معظم التيارات الفكرية والتنظيمات السياسية والدينية، ولذلك يكون من المهم ــ بنفس الدرجة ــ أن توظف نظرة الإسلام للشورى توظيفاً كاملًا في إحياء وتنشيط جميع صور المشاركة على النحو الذي يشد الفرد المجموع، ويخلق شعور الانتماء الذي لا غنى عنه لقيام أي مشروع حضاري أو تنموي.

٥ ــ **توظيف نظرة السنّة النبوية « للعمل » على تحريك مشروعات التنمية :**

اهتمت النصوص الإسلامية بالكلمة المكتوبة اهتماماً خاصاً باعتبارها أول خطوات المعرفة وأول مراحل التحرك نحو الفعل . يقول القرآن في أول آية نزلت منه : ﴿**أقرأ باسم ربك**﴾ (١) ، ويقول احتفالًا بالكلمة المكتوبة : ﴿**نون والقلم وما يسطرون**﴾ (٢) . كما يقرر حماية وأمنا لقائل الكلمة شهادة بالحق، ولكاتبها على السواء، فيقول : ﴿**ولا يضار كاتب ولا شهيد**﴾ (٣) ومع ذلك يضيق الإسلام أشد الضيق بالكلمة حين تنفصل عن الفعل : ﴿**يأيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون**﴾ (٤) كما يجعل «الفعل» وليس الكلمة أداة التغيير والاصلاح ...متخذا من العمل شعاراً عاماً له : ﴿**وقل اعملوا**﴾ (٥) .

وفي واقع العرب والمسلمين تقصير هائل في أداء العمل، يتناول كم هذا العمل، كما يتناول الحرص على مردوده وعائده، ويتناول في النهاية ما يحمله من خصائص الإبداع الذي هو مدخل التطور والتقدم في كل سعي بشري. وغني عن الذكر أن مجتمعاً متخلفاً يستمر في احتقار «العمل» ، ثم يقصر في أدائه، انما يغتال كل فرصة حقيقية للحاق وللخروج من التخلف.

إن الثقافة الإسلامية الجديدة لا بد أن تنشر على أوسع نطاق مبدأ «احترام العمل» وتقديسه من ناحية، ومبدأ اتقانه وحسن أدائه من ناحية أخرى.

وتكريم العمل، والعمل اليدوي بصفة خاصة، قيمة إسلامية غائبة عن حاضر العرب والمسلمين. فالرسول ﷺ يقول إن من «أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له»

---

١ ــ العلق : ١.
٢ ــ القلم : ١.
٣ ــ البقرة : ٢٨٢.
٤ ــ الصف : ٢ .
٥ ــ التوبة : ١٠٥.

ويذكر بالاجلال والرضا موقفا موقفا «يحمل فيه الرجل حبله ويحتطب به» ويطرد من أوهام الواهمين كل آثار تحقير العمل حين يقول «إن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده» . أما حسن أداء العمل والحرص على اتقانه ، فالحديث النبوي فيه واضح صريح : «ان الله يحب إذا عمل أحدكم عملًا أن يتقنه » ، و« إن الله كتب الإحسان على كل شيء ».

وعلى أهمية العمل، فإنه ليس القيمة الإسلامية الوحيدة التي تخدوم مشروع التنمية بمعناه الأوسع، فالانتاج، واستثمار الموارد والمحافظة عليها، وتحريك الثروة، قيم إضافية إلى جانب العمل تخدم ــ بدورها ــ فرص تحويل عناصر التنمية الكامنة في أمة من الأمم إلى مشروع تنموي حقيقي ، ففي الحديث : «من أحيا أرضا مواتا فهي له »...

وفي القرآن تحذير ووعيد من اكتناز الذهب والفضة **وحبسها عن الانفاق والتداول** ، وفيه أيضا إنكار شديد على من «يهلك الحرث والنسل» وفي وصايا النبي ﷺ للقواد والغزاة من أصحابه تحذير من حرق الشجر والثمر ، وتنبيه إلى أن الموارد مودعة في الأرض بحساب وقدر، وأن الاسراف فيها ــ لذلك ــ إفساد للبيئة وتدمير لها ، يقول القرآن عن الأرض : **﴿وقدّر فيها أقواتها﴾** (١) ويقول : **﴿انا كل شيء خلقناه بقدر﴾** (٢).

وينهى القرآن صراحة عن التوسع في الاستهلاك بما يجاوز الحاجة فيقول : **﴿وكلوا وأشربوا ولا تسرفوا﴾** (٣). وينهى النبي ﷺ أصحابه عن الاسراف في استخدام الماء «ولو كنت على نهر جار» . وهكذا تستطيع الثقافة أن تحول هذه القيمة ، المعلنة في القرآن والسنّة، إلى مصدر لقرارات سياسية واجتماعية تحفظ الثروة، وتنظيم استثمارها ، وتمنع التوسع في استهلاكها وافنائها ، وذلك مما يخدم التنمية بكل صورها ... تأويجاً وتعظيماً للانتاج ، وضبطاً وتنظيماً للاستخدام والاستهلاك.

وبعد ، فلا يمكن أن يتسع المقام لأكثر من هذه الأمثلة ، وهي في تقديرنا عمد وأصول في التصور الإسلامي الذي قرره القرآن ومصطلح السنّة وما هو ثابت فيه من قيم ومبادىء ، يمكن توظيفها في مشروع اسلامي هدفه تحريك الواقع الإسلامي ، تحريكاً ينهي مرحلة بياته الحضاري، ويوجه القرارات السياسية والاجتماعية التي تحكمه وتنظمه ، وجهة تخدم غاية إنسانية محدودة ... هي الإسهام ــ مع الآخرين ــ في دفع مسيرة الإنسان وهو يعمر الأرض ، وترشيد هذه المسيرة بالمحافظة على «علاقات إنسانية» قوامها احترام إنسانية

---

١ ــ فصلت : ١٠.

٢ ــ القمر : ٤٩.

٣ ــ الاعراف : ٣١.

الإنسان ، واتخذها أساساً للمساواة والعدل، واتجاهها المحوري يتمثل في تبادل العطاء، وتبادل العفو ، إبقاء على إحساس الإنسان الفرد بصحبة أخيه الإنسان ، وهي صحبة تدفع عنه أعتى أعدائه فيما يقضيه على كوكبنا هذا من سنوات الإحساس بالحاجة والجوع ، والإحساس بالوحدة، والإحساس بزوال الأمن . وتلم الناس من جديد في رحاب ﴿**رب هذا البيت ، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**﴾ [1].

---

١ ــ قريش : ٣ ــ ٤.

تعليق الأستاذ فهمي هويدي

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

تحدث الأخ الدكتور كمال أبو المجد قبل لحظات عن الأصعب من الصعب، وهو ــ دون أن يشعر ــ وضعني في هذا الموقف، من حيث أنني طولبت بالتعليق على بحث لم يوزع، وكان عليّ أن أمر في وقت متأخر من الليل على مسودة لهذا البحث، لم يرض عنها الدكتور أبو المجد، ولكنها تضمنت على الأقل الأفكار الأساسية. وبالتالي فأحسب أنه لم تتوافر لي الفرصة للقراءة المتأنية لبحث الدكتور أبو المجد، وإن استمعت إليه استماعا أحاول فيه اللحاق بأفكاره المتتابعة والغنية، ولهذا أرجو أن أعذر إذا جاء حديثي مختصراً، لأني أعتقد أن الموضوع الذي انتقل إليه الدكتور أبو المجد غني للغاية، من حيث إنه ــ فيما أحسب ــ نقل الحوار نقلة جديدة من المراحل الفنية التي عشنا في رحابها بعض الوقت ، إلى مرحلة أخرى، قد أقول مستقبلية، تطل على آفاق المستقبل.

وإذا جاز لنا أن نستعرض أو نحدد المستويات أو الدوائر التي يمكن التعامل بها مع السنّة في زماننا الآن، فلعلي أحصرها في ثلاث :

الأولى : خدمة السنّة :

وتدخل فيها ــ وقد خدمت بطبيعة الحال خدمة جليلة فيما سبق ــ في زماننا عمليات الطباعة والتحقيق والتصنيف ، واستخدام التقنيات الحديثة مثل ادخالها في الكمبيوتر إلى آخره، مما حقق قفزة في كيفية القراءة للأحاديث النبوية والتعامل معها .

ثم **المستوى الثاني** فهم السنّة ، وهذا موضوع يدخل فيه كتاب فضيلة الشيخ الغزالي، وبحث فضيلة الدكتور القرضاوي، وكلام آخر وأبحاث أخرى جديرة بالتأمل والقراءة والتقصي .

والمستوى الثالث هو الذي تحدث عنه الدكتور أبو المجد ، وتحفظ على كلمة توظيف السنّة ، ولكني أيضا استخدمها مقراً تحفظه، ولكن المقصود بالمفهوم هو التعامل مع السنّة بحيث أن تكون أساسا لبناء نستطيع ان نقوّم به حياتنا، ونحقق به ما نصبو إليه من إقامة ما يمكن أن نسميه بمشروع حضاري للمستقبل ... ومن الممكن أن يتعامل الباحثون مع هذه المستويات الثلاثة، وإنْ كان المستوى الثالث الذي هو توظيف السنّة، هو ــ فيما أعتقد ــ المستوى الذي يبلغ العمل به ذروته من حيث ان التحقيق والفهم إذا لم يسفرا في نهاية الأمر عن استثمار لهذه المعارف الجليلة والمعاني الكريمة في بناء الحاضر

---

* جريدة الأهرام ــ القاهرة.

والمستقبل ، فاننا نكون قد وفرنا خامات عظيمة وجواهر كريمة، ولكننا لم نستخدمها الاستخدام الصحيح. كل الذي قاله الدكتور أبو المجد في منبعه وفي مصبه لا تعليق عليه، وانما فقط أضيف، أو أثبّت اتفاقي معه في المنطلق وفي المصب، المجرى الذي سلكه الدكتور أبو المجد أيضا في التشخيص له ملاحظات قيمة، سواء على المثالب أو توصيف الظروف التي عاشتها الأمة، أو الأهداف المرجوة لكي تستثمر السنّة في تحقيقها ضمن اطار ما نسميه أو ما يسمى بمشروع حضاري إسلامي. أنا فقط أريد أن أضع نقطة صغيرة إلى جانب هذا التشخيص، تتمثل في محاولة وضع هذا التشخيص في إطاره التاريخي. فعندما يؤخذ على الأمة أنها التزمت كثيراً وغيبت العقل أو التزمت المنهج الغيبي أو غير ذلك ، فأنا أريد أن أقول إن هذه العيوب، وهذه الثغرات، التي اتصف بها العقل الإسلامي في مرحلة من المراحل، لم تكن إلا انعكاسات لواقع سياسي وحضاري واجتماعي عاشته الأمة . هذه التراجعات التي تراجع بها العقل الاسلامي ، كانت افراز عصور الانحطاط السياسي والفكري، وبالتالي فلا نستطيع نحن أن نقدم هذا التشخيص دون أن نخطو خطوة أخرى في تحديد أطراف هذا الموضوع، حتى لا يخطر على البال أن العقل الإسلامي أصيب بالعقم فجأة، فتعطلت طاقاته، واتجه إلى الماضي، وإلى الغيب وحده، وإلى ... وإلى غير ذلك من الظروف التي نعرفها جميعا، وبالتالي فمن المهم في قراءة الماضي، وأيضا الأهم في التطلع الى المستقبل، ليس فقط المجهود العلمي المطلوب الذي قد يمارسه أو يطالب بممارسته العلماء والمثقفون ومن هم على شاكلتهم، ولكن الظرف التأريخي له أهمية. فاذا جاز لنا أن نقول إن التراجعات التي حدثت في الواقع الإسلامي هي نتاج مرحلة من التراجع السياسي أفرزت نوعا من التراجع الفكري والحضاري في نهاية الأمر، فلنا أن نقول المعيار نفسه ، إن بناء هذا المشروع لا يمكن تحقيقه فقط بارادة أو بجهد علمي يمارسه بعض العلماء والفقهاء أو بعض المثقفين، ولكنه ممكن أيضاً بأن يتوافر له ـــ بشكل أفضل ـــ فرصة النمو والبقاء والتقدم في ظل مناخ آخر يحتمل مثل هذه الأمور . وأكاد أقول أننا إذا كنا نتحدث عن مشروع حضاري إسلامي، وهو تعبير شائع في أدبيات زماننا، فلا بد أن نقول إن أطراف هذا المشروع ليسوا فقط جماعة العلماء والمثقفين إلى آخره، ولكن أيضاً ـــ وبالدرجة الأولى ـــ إرادة سياسة ترتضي الإسلام ركيزة للمشروع الحضاري المستقبلي، وبغير هذه الإرادة ، فإن كل الذي نذهب إليه لا أحسبه يصب في الإتجاه الصحيح . شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تعليق الدكتور مهدي محقق *

أهمية السنّة وبعض ضوابط الاستدلال بها

بعد الحمد والصلاة، إن الله تبارك وتعالى أنقذ الخلق من نائرة الجهل، وخلص الورى من زخارف الضّلالة، بالكتاب النّاطق، والوحي الصّادق ، المنزلين على سيّد الورى، نبينا محمد المصطفى. ثمّ أوجب النّجاة من النّار، وأبعد عن منزل الذّل والخسار، لمن أطاعه في امتثال ما أمر، والكفّ عمّا عنه نهى وزجر، فقال : ﴿ **ومن يُطع الله ورسوله ويخشَ الله ويتقه فأولئك هم الفائزون** ﴾ (١) وطاعة الله في طاعة رسوله ، وطاعة رسوله في اتباع سنته، إذ هي النّور البهيّ، والأمر الجلي، والحجّة الواضحة، والمحجّة الكاسحة، من تمسك بها اهتدى ، ومن عدل عنها ضلّ وغوى .

وقد وردت الأخبار ، وتواترت الآثار ، في الحث على تحصيل علم الحديث ، ومعرفة السنّة النّبويّة ، والتّرغيب لحمل المشاقّ في سبيل تعلّمه وتعليمه ، وترتب الثواب العظيم عليهما. ولقد بذل علماؤنا السابقون ، وسلفنا الصالحون ــ رضوان الله عليهم أجمعين ــ في تحقيق مباحثه جهدهم ، وأكثروا في تنقيح مسائله كدّهم. فلّله درّهم ، فكم ضربوا في تحصيله شرق البلاد وغربها حينا، والحّوا في طلبه لدى كل أحد وان كان به ظنينا، فعرفوا اسراره ، ورفعوا مناره ، وصانوه عن التّبديل ، واختلاف التّأويل، وأذابوا نفوسهم في تحقيق مباحثه ، فقربوا منه البعيد من مبانيه، ولحقوا الشريد من معانيه. وعمّروا دمنه الدارسة ، وجددوا معالمه الطّامسة ، وفهموا أسراره ، وأروا بعين البصيرة أنواره، ورغبوا في سلوك سبيله ، وجهدوا على إحرازه وتحصيله، وكتبوا في فنّه الشّريف ، ما ينوف على الألوف، وارتادوا واصطادوا واستفادوا، واستعادوا وقرأوا وسمعوا وأمعنوا وأتقنوا واجتنبوا واقتنوا ﴿ **رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله** ﴾ (٢).

أمّا المحقّقون فيه، المتخصّصون به، فهم الأئمّة العلماء ، والسّادة الفهماء ، أهل الفضل والفضيلة ، والمرتبة الرّفيعة ، حفظوا على الأمة أحكام الرسول ، واخبروا عن أنباء التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه ، وميّزوا محكمه ومتشابهه، ودونوا أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وضبطوا على اختلاف الأمور أحواله في يقظته ومنامه ، وقعوده وقيامه ، وملبسه ومركبه، ومأكله ومشربه، حتّى القلامة من ظفره ما كان يصنع بها، والضّخامة من فيه كيف كان يلفظها، وقوله عند كل فعل يقوم به، ولدى كل موقف يشهده، تعظيماً لقدره ﷺ، ومعرفة بشرف ما ذكر عنه وعزّي إليه، وحفظوا مناقب صحابته ومآثر

---

* عضو المجمع الملكي ــ طهران

١ ــ النور : ٥٢.

٢ ــ النور : ٣٧.

عشيرته، وجاؤوا بسير الأنبياء ومقامات الأولياء واختلاف الفقهاء، ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السّنن وجمعها، واستنباطها من معادنها ، والنّظر في طرقها ، لبطلت الشّريعة وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السّنن المنقولة، فمن عرف للإسلام حقّه، وأوجب للدين حرمته، أكبر أن يحتقر من عظّم الله شأنه، وأعلى مكانه، وأظهر حجّته، وأبان فضيلته ، ولم يرتق بطعنه إلى حرب الرّسول وأتباع الوحي وأوعية الدين ، وخزنة العلم، الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه فقال : ﴿ **والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه** ﴾ (١) وكفى المحدّث شرفاً أن يكون اسمه مقروناً باسم رسول الله ﷺ، وذكره متصلاً بذكره ﴿ **ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم** ﴾ (٢). والواجب على من خصه الله تعالى بهذه الرتبة ، وبلغه إلى هذه المنزلة، أن يبذل مجهوده في تتبع آثار رسول الله ــ ﷺ ــ وسلفه ، وطلبها من مظانّها ، وحملها عن أهلها ، والتفقه بها، والنّظر في أحكامها ، والبحث عن معانيها، والتأدب بآدابها، ويصدف عمّا يقلّ نفعه وتبعد فائدته، من طلب الشّواذّ والمنكرات، وتتبّع الأباطيل والموضوعات ، ويؤتي الحديث حقه من الدّراسة والحفظ، والتّهذيب والضّبط، ويتميّز بما تقتضيه حاله، ويعود عليه زينه وجماله.

والعلماء مجمعون على أنّ علم الحديث كعلم القرآن مشتمل على ظاهر وباطن ، ومجمل ومبيّن ، وتفسير وتأويل ، ومحكم ومتشابه ، وناسخ ومنسوخ، وكما أنّ القرآن يوجد فيه من علوم المكاشفة ما يختص بدركه أهل الله خاصة ، وهم أهل القرآن ، وهي غوامض علم التّوحيد وعلم الملائكة والكتب والرّسل وعلم المعاد وحشر النّفوس والأجساد، كذلك فيه من القصص والأحكام ، وعلم الحلال والحرام ، والعقود والمناكحات ، والبيوع والمعاملات ، والمواريث والقصاص والدّيات ، ما يعمّ إدراكه، وينتفع به عامّة الخلق هذه للدنيا وتلك للآخرة، هذه للأبدان وتلك للأرواح ، متاعاً لكم ولأنعامكم، فهكذا حال الحديث حيث يوجد فيه القسمان : علم الدّنيا وعلم الآخرة ، وعلم المعاملة وعلم المكاشفة وهو يختصّ بذكره أهل الله، وهم المرادون بقوله تعالى : ﴿ **ومن عنده علم الكتاب** ﴾ (٣)﴿**والرّاسخون في العلم** ﴾ (٤) وإلى هذا العلم أشار بقوله : ﴿ **ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا** ﴾ (٥) وبقوله : ﴿ **والله ذو الفضل العظيم** ﴾ (٦).

---

١ ــ التوبة : ١٠٠

٢ ــ الحديد : ٢١.

٣ ــ الرعد : ٤٣ .

٤ ــ آل عمران : ٧ .

٥ ــ البقرة : ٢٦٩ .

٦ ــ الحديد : ٢١.

ولقد تضاعفت الآثار،وتواترت الأخبار،بشرف علم الفقه،وشرافة العلماء المتفقّهين الذين بذلوا جهدهم في معرفة سنن النبي الأكرم ﷺ، لاستخراج مباني الأحكام الشّرعيّة العلميّة والعمليّة، قال رسول الله ﷺ : « من يرد به الله خيرا يفقهه في الدين » والى ذلك دعا الصحابة الذين هم أعلام الدين وقدوة المتأخرين فقال ﴿**فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون**﴾ (١) وروي عن رسول الله ﷺ انه قال : « ما عبد الله بشيء أفضل من الفقه في الدين،ولفقيه واحد أشدّ على الشيطان من ألف عابد » وقال علماؤنا ان تمام الفقه لا يكون إلّا باجتماع ثلاثة أشياء : العلم بالمشروعات ، والإتقان في معرفة ذلك بالوقوف على النّصوص بمعانيها وضبط الأصول بفروعها، ثم العمل بذلك،فتمام المقصود لا يكون إلّا بعد العمل بالعلم، ومن كان حافظاً للمشروعات من غير إتقان في المعرفة،فهو من حملة الرواة وبعد الإتقان إذا لم يكن عاملًا بما يعلم فهو فقيه من وجه دون وجه ، فأما إذا كان عاملًا بما يعلم فهو الفقيه المطلق الذي أراده رسول الله ﷺ،وقال : « هو أشد على الشيطان من الف عابد ».

اتفق المسلمون على ان مرجع الأحكام الشرعية بعد كتاب الله المنزل هو الحديث والسنّة الشريفة،وبذل علماء الاسلام الجهد في البحث عن الأحكام المشتركة بين الكتاب والسنّة من الإجمال والتبين،والعام والخاص،والتخصيص،والنسخ وغير ذلك،وكما أشاروا الى تخصيص الكتاب بالكتاب،ونسخ الكتاب بالكتاب،ذكروا موارد تخصيص السنّة بالسنّة،ونسخ السنّةبالسنّة،وهكذا صرح العلماء بأن سنن النبي من ثلاثة وجوه : أحدها ما أنزل الله فيه نص كتاب،فبين رسول الله مثل نص الكتاب، والثاني ما انزل الله فيه جمله كتاب مبيِّن عن الله معنى ما أراد، والثالث ما سن رسول الله فيما ليس فيه نص كتاب.وبعض العلماء ذهب إلى أنه لم يسن سنّة قط إلا ولها أصل في الكتاب كما سنّ البيوع وغيرها من الشرائع لأن الله تعالى قال : ﴿ **ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** ﴾ (٢) وقال : ﴿**وأحل الله البيع وحرم الربا** ﴾ (٣) فما أحل وحرم فإنما بيّن فيه عن الله .

ومن حسن حظّ علماء بلادنا،أنهم يرجعون إلى الأحاديث المروية عن أئمتنا الذين فسروا القرآن وكلام النبي الأكرم ﷺ،وعندنا الكتب الأربعة للمحمدين الثلاثة أعني كتاب الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني المتوفى ٣٢٩ هـ ، وكتاب من لا يحضره الفقيه لمحمد بن علي المعروف بابن بابويه المتوفى ٣٨١هـ ، وكتابي التهذيب والاستبصار لمحمد بن الحسن الطوسي المتوفى ٤٦٠هـ،وهم صرحوا بأن معيار صحة الأحاديث موافقتها لكتاب الله المنزل، هذا محمد بن يعقوب الكليني يقول في بدء كتابه : فاعلم يا أخي أرشدك الله أنه لا يسع أحد تمييز شيء مما اختلفت الرّواية فيه عن العلماء ــ عليهم السلام ــ برأيه إلا ما أطلقه العالم بقوله عليه السلام : « اعرضوها على كتاب الله فما وافق كتاب الله عز وجل فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه » .

---

١ ــ التوبة : ١٢٢.

٢ ــ البقرة : ١٨٨ .

٣ ــ البقرة : ٢٧٥ .

وهكذا وضعوا معايير لصحة الروايات المنسوبة إلى الأئمة ، وهذا محمد بن الحسن الطوسي يقول : « إنا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الاخبار ، فوثّقت الثقات منهم، وضعّفت الضعفاء، وفرّقت بين من يعتمد على حديثه وروايته، وبين من لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم وذموا المذموم. وقالوا : فلان متهم في حديثه، وفلان كذاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها. وصنفوا في ذلك الكتب واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم، حتى ان واحداً منهم إذا أنكر حديثاً طعن في إسناده وضعفه بروايته. هذه عادتهم في قديم وحديث لا تنخرم » .

ونظير هذا منقول عن محمد بن علي المعروف بابن بابويه حينما يقول في خطبة كتابه : « ولم اقصد فيه قصد المصنفين من ايراد جميع ما رووه. بل قصدت إلى إيراد ما أُفتي به وأحكم بصحته وأعتقد أنه حجة فيما بيني وبين ربي » وهذا كان دأب العلماء المتأخرين ولا سيما المحمدين الثلاثة الأواخر أعني محمد بن المرتضى المعروف بالفيض الكاشاني المتوفى ١٠٩١ صاحب كتاب الوافي، ومحمد بن حسن المعروف بالشيخ الحر العاملي المتوفى ١١٠٣ صاحب كتاب وسائل الشيعة، ومحمد باقر المجلسي مؤلف كتاب بحار الأنوار المتوفى ١١١١.

ولكرامة هذا المجلس العلمي الشريف،أختم مقالتي بحديث عن رسول الله ﷺ في شرف العلم،وأردفه بحديث آخر رواه محمد بن يعقوب الكليني في كتاب الكافي عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ــ عليهم السلام ــ في حق العالم والمتعلم،ليتبين أن أئمتنا ــ عليهم السلام ــ كانوا يستضيئون من مشكاة النبوة،ويبينون السنّة النّبوية حق التبيين .

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« من سلك طريقاً يطلب فيه علماً ، سلك الله به طريقاً إلى الجنة ، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى به ، وانّه ليستغفر لطالب العلم من في السموات ومن في الأرض حتى الحوت في البحر، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر النجوم ليلة البدر. وان العلماء ورثة الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكن ورّثوا العلم فمن اخذ منه أخذ بحظ وافر » .

وقال علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام :

« حق سايسك بالعلم التعظيم له، والتوقير لمجلسه، وحسن الاستماع إليه، والإقبال عليه، وأن لا ترفع عليه صوتك، ولا تجيب أحداً يسأله عن شيء، حتى يكون هو الذي يجيب، ولا تحدث في مجلسه احداً ، ولا تغتاب عنده احداً، وأن تدفع عنه، إذا ذكر عندك بسوء، وأن تستر عيوبه، وتظهر مناقبه ، ولا تجالس له عدوا، ولا تعادي له ولياً . فإذا فعلت ذلك، شهد لك ملائكة الله تعالى بأنك قصدته وتعلمت علمه، لله جل اسمه لا للناس. وحق رعيتك بالعلم أن تعلم ان الله عز وجل، انما جعلك قيماً لهم فيما آتاك من العلم، وفتح لك من خزائنه، فإن أحسنت في تعليم الناس، ولم تخرق بهم، ولم تضجر عليهم،زادك الله، عز وجل، من فضله. وإن أنت منعت الناس من علمك، أو خرقت بهم عند طلبهم منك، كان حقا على

الله عز وجل، أن يسلبك العلم وبهائه، ويسقط من القلوب محلك » .

وختاما نرجو من الله أن يوفق جميع علماء الإسلام للاشتراك والمساهمة في إحياء هذا التراث القيم، والاستفادة منه في البناء الفكري والثقافي والحضاري،حتى يتحقق مفاد الآية الشريفة : ﴿ **وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين** ﴾ [1]، ان شاء الله تعالى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

---

١ ــ آل عمران : ١٣٩ .